# قاعدة بيانات

## الإجراءات والأحكام الجنائية في مصر 2018

## الدليل والمنهجية

مخزن البيانات الحرة

Open Data Tank Initiative e.V

## أولًا: تقديم مختصر للدليل:

تضم قاعدة البيانات معظم البيانات التفصيلية حول حالات القبض والاستيقاف، التي حدثت خلال عام 2018 (01 يناير 2018 وحتى 31 ديسمبر 2018) داخل نطاق جمهورية مصر العربية، كما تضم جميع ما تم الوصول إليه من إجراءات وقرارات أولية صادرة من النيابة متعلقة بالأفراد محل حالات الواقعة، كما تم استبعاد الحالات التي تمت قبل عام 2018 ولم يتم استهدافها في المشروع بغض النظر عن أن بعض أسباب الحالات قد تكون مرتبطة بأحداث قبل الفترة المستهدفة، كذلك تم استبعاد الحالات التي حدثت لمصريين خارج حدود جمهورية مصر العربية، ولكن حالات تسليم الأفراد من دول مختلفة لمصر، تم رصدها في المشروع.

تعتبر قاعدة البيانات مفتوحة المصدر ومنشورة برخصة المشاع الإبداعي بحيث تشمل **تفاصيل شخصية وقانونية وإجرائية للمقبوض عليهم** فيما لا يتعدى انتهاك الخصوصية، حيث تضم بيانات قانونية (أرقام القضايا، والاتهامات الموجهة، والأحراز) وإجراءات (جهات التحقيق، وتواريخ الضبط والاختفاء، تاريخ التحقيق الأول، قرارات إخلاء السبيل، وتواريخها، وقيم كفالات إخلاء السبيل)، وبيانات حالة القبض/الاتهام نفسها (نوع الواقعة، خلفية الواقعة، تاريخ الواقعة، مكان الواقعة)، وبيانات شخصية (الاسم، والسن، والوظيفة، محل الإقامة).

من خلال قاعدة البيانات، تم إعداد إحصاءات وصفية بين عديد من المتغيرات مثل (الوضع القانوني، نصف سنة الواقعة، محافظة الواقعة، نوع الواقعة، نوع الفعالية، المرحلة العمرية، الفئة العمرية، فئة الوظيفة، نوع جهة التحقيق، المصدر الرئيسي لاعتماد الواقعة).

المنهجية التي تم الاعتماد عليها هي Methodology of Triangulation and Data Verification المعروفة في مجال العلوم الاجتماعية، وكانت مصادر المعلومات الأساسية هي مصادر جهات رسمية عبر وسائل إعلام بحيث تمثل نسبة 81% باعتباره المصدر الأكثر مصداقية من إجمالي الحالات، ثم مصادر حقوقية (مراكز ومحامون وحملات حقوقية وشهادات) بحيث تمثل 1 % نسبة، ثم المصادر الصحفية بحيث تمثل نسبة 11% تم الاعتماد عليها كمصادر تكميلية للمصادر الأساسية.

## ثانيًا: محتويات الإصدار:

- ملف قاعدة البيانات التفصيلي على هيئة xlsx والتي تحتوي على الإصدار المعلوماتي: نسخة كاملة تحتوي على قاعدة البيانات وورقة sheet لتمثيل البيانات إحصائيا.
- صور screenshots لجداول الإحصائيات.
- ملف pdf عن الدليل والمنهجية.

## ثالثا: معايير إدراج واستبعاد الإجراءات:

**1. المعيار الزماني:** يشترط أن تكون حالة القبض حدثت خلال الفترة الزمنية من يناير 2018 حتى نهاية ديسمبر 2018، بغض النظر عن تاريخ حدوث واقعة الاتهام التي قد تكون متصلة بحالات حدثت قبل تلك الفترة.

**2. المعيار المكاني:** حدوث حالة القبض داخل النطاق الجغرافي لجمهورية مصر العربية، بغض النظر عن جنسية المتهم، أو مكان الواقعة المتصلة بالاتهام داخل مصر أو خارجها، وفي حالات تسليم دول أخرى لمتهمين تم القبض عليهم خارج مصر لاتهامهم من الجهات القضائية المصرية تم تضمين هذه الحالات في قاعدة البيانات.

**3. معيار الإدراج:** يعتبر معيار إدراج حالة القبض هو وجود تحرك للجهات الأمنية والقضائية بحيث يحدث على الأقل حالة قبض، بغض النظر عن المسارات الإجرائية اللاحقة لذلك حتى إن تم صرف الشخص بعد القبض عليه أو مثوله للتحقيق.

**4. الحالات المستبعدة:** تم استبعاد الحالات ذات الخلفية الجنائية، كذلك تم استبعاد الحالات التي لم يتم تحديد مكانها وتاريخها، وتم استبعاد الحالات المتعلقة بحالات تسيئ لمعايير المجتمع والأسرة "قضايا فتيات التيك توك".

## رابعًا: معايير ووحدة التعداد الإحصائي:

- الأعداد الواردة في الجداول الإحصائية لا تُمثل إجمالي عدد الأشخاص، وذلك لتكرار حالات القبض أو الاستيقاف أحيانًا لنفس المتهم في حالات اتهام متفرقة. وتعتبر وحدة التعداد الإحصائي هي حدوث "**حالة قبض أو استيقاف ضد شخص واحد في قضية معينة**"، وفي حالة تغير أيًا من المتغيرين السابقين (شخص، واقعة) تُحتسب كحالة جديدة، وبالتالي حالات الاستيقاف أو القبض لنفس الشخص في حالات متفرقة يتم إدراجها كحالات جديدة.
- ليست كل الحالات الموجودة في قاعدة البيانات قد تم عرضها على النيابة أو استوفت كل الإجراءات القضائية والتحقيقات فهناك بعض الحالات التي قد تم فيها حدوث حالة الاستيقاف ثم تم صرف الشخص دون عرضه على النيابة أو استيفاء الإجراءات القضائية.
- تمثل الأرقام عينة شبه إجمالية قريبة -**نسبيًا**- من الواقع، فهي تشمل قاعدة بيانات لجميع ما يمكن التوصل إليه من مصادر معلومات متاحة في المساحة العامة في مصر **(جهات رسمية عبر وسائل إعلام، جهات حقوقية ومحامون، مصادر صحفية وأخرى)**، والدافع وراء ذلك هو الاستعانة بمختلف المصادر على مستوى الجمهورية مع مراعاة عامل "المركزية الشديدة للمعلومات" عبر التنويع والتركيز على المصادر غير المركزية والمحلية المختلفة.
- الأعداد الواردة في الجداول الإحصائية لا تُمثل مُطلقاً إجمالي عدد المحبوسين أو الأشخاص التي تم استيقافهم أو القبض عليهم أو استدعائهم للتحقيق خلال فترة زمنية معينة على خلفية نفس الحالات، وإنما تمثل فقط التحركات الأمنية في لحظة زمنية معينة **(بحدوث حالة قبض أو استيقاف)**، فقد يتم صرف الشخص وعدم استيفاءه الإجراءات القضائية لاحقاً.
- العدد **صفر** لا يعني عدم وجود حالات مطلقًا أو واقعيًا، ولكنها تعني عدم التوصل إلى حالات حسب نفس آلية جمع المعلومات والمنهجية ومعايير إدراج الحالات.

## خامسًا: آلية جمع المعلومات والمصادر:

### - مراحل بناء قاعدة البيانات:

تم الاعتماد بشكل أساسي في بناء قاعدة البيانات على الخطوات التالية:

1. تحديد الفترة الزمنية كنطاق زمني للبحث بدءًا من يوم 01 يناير 2018 حتى 31 ديسمبر 2018.
2. تم استهداف منصات مختلفة للبحث يمكن تقسيمها لثلاثة فئات رئيسية **(جوجل، فيسبوك، مواقع منظمات حقوقية)** وتم تقسيم البحث داخل كل منصة رئيسية بالشكل المناسب بها والذي يضمن الوصول لأدق شكل ممكن للأخبار، حيث في حالة "**جوجل** تم تقسيم البحث بشكل أسبوعي"، وفي حالة "**الفيسبوك** تم تحديد الصفحات المستهدفة وكشطها كاملةً في الفترة الزمنية المحددة"، وفي حالة "**المواقع** تم اتباع طرق بحث تناسب كل موقع".
3. استخدام المخزون المعلوماتي الأساسي لحالات القبض والاستيقاف من قاعدة بيانات "**أحداث سبتمبر 2018**".

### - مصادر المعلومات:

- مصادر المعلومات التي تم الاستعانة بها في البناء المعلوماتي لقاعدة البيانات الأولية بشكل رئيسي هي "مصادر أولية" (معلومات تم التحقق منها لوجود المصدر الأساسي لنشأتها) بينما تمت الاستعانة بالمصادر الثانوية كمصادر تكميلية للبيانات الشخصية وباقي الإجراءات والبيانات القانونية.

- تم وضع رابط مباشر لتلك المصادر تفصيلياً لكل حالة في قاعدة البيانات، حيث تصل أعمدة الروابط إلى **73** عمود حسب توفر المصادر لكل حالة على حدة.

- ويمكن تقسيم أنواع مصادر المعلومات كما يلي:

1. مصادر جهات رسمية عبر وسائل إعلام: بحيث تمثل نسبة 81 % باعتباره المصدر الأكثر مصداقية من إجمالي الحالات.
2. مصادر حقوقية (مراكز ومحامون وحملات حقوقية): حيث تم الاعتماد عليها كمصادر تكميلية للمصادر الأساسية وتمثل 1 %.
3. مصادر صحفية / حيث تم الاعتماد عليها كمصادر تكميية ايضا وتمثل نسبة 11%.

### - البيانات الوصفية أو الفوقية Metadata لكل حالة قبض:

- هي بيانات جديدة تفصيلية تصف البيانات الأساسية: مثل بناء متغير "**الإقليم الجغرافي**" المتصل بنطاق الواقعة لعمود "المحافظة" وتقسيمها إلى "المحافظات المركزية، محافظات الدلتا، مدن القناة، محافظات الصعيد، المحافظات الحدودية"، وبناء متغيرات **"نصف سنة الواقعة، وربع سنة الواقعة، وشهر الواقعة"** لعمود "تاريخ الواقعة".

- البيانات الوصفية هي أدق ما تم التوصل إليه من جميع المعلومات المُتاحة وفقاً لقواعد إحصائية في مجال العلوم الاجتماعية، ولكنها ليست بالضرورة كاملة الدقة (100% نسبة غير واقعية في الأبحاث) حيث هناك معايير فرضيات واستنتاجات تم الاستعانة بها.

- تم تمييز أعمدة البيانات الوصفية **Metadata** داخل قاعدة البيانات بالخلفية ذات اللون الأحمر.

## سادسًا: منهجية التحقق من البيانات وعوامل تقييم المعلومات:

تم استخدام منهجية التحقق Methodology of Triangulation and Data Verification المعروفة في مجال العلوم الاجتماعية، والتي يتم فيها الاعتماد على مصادر مختلفة لنفس المعلومة أو مجموعة المعلومات، ويتم خلال تلك العملية تقييم المعلومات الواردة من مصادر مختلفة وفقاً لعدة عوامل للاستبعاد أو التعديل أو الدمج أو الإضافة.

### - مراحل تفكيك المحتوى المعلوماتي والتعامل معه:

**1. الفهم:** بقراءة وفهم السياق وطبيعة تركيب البيانات ومصدر المعلومات والمحتوى المعلوماتي الموجود كاملًا واستيعابه مع تجاوز المصطلحات المستخدمة أو أية أخطاء أوأغراض بشرية.

**2. التقسيم والتصنيف:** بتفكيك وتحديد المحتوى المعلوماتي وتحديد وحدة التعداد الإحصائي وإدراج كل معلومة في خاناتها بقاعدة البيانات.

**3. بناء تصنيفات للبيانات (البيانات الوصفية):** حيث يتم فهرسة البيانات وتكويدها بحيث تكون أدق ما تم التوصل إليه من جميع المعلومات المُتاحة وفقًا لقواعد إحصائية في مجال العلوم الاجتماعية.

**4. معالجة الفجوات المعلوماتية:** لأي من المتغيرات بإعادة بناء مستويات أخرى لمصادر المعلومات.

**5. الاستنتاج:** باستنتاج معلومات جديدة صحيحة 100%، ولكنها غير موجودة في المحتوى المعلوماتي الحالي (مثل استنتاج نوع كل واقعة من خلال قراءة نص الخبر أو تحليل الواقعة).

**6. الفرضية:** بافتراض معلومات بنسبة كبيرة قد تكون صحيحة، ولكنها غير موجودة في المحتوى المعلوماتي الحالي، وذلك وفقا لمعايير مُحددة أكاديمياً وخبرات ورؤية عامة للباحث.

### عوامل تقييم المعلومات:

1. حسب نوع الواقعة ومكانها وزمانها.
2. حسب العناصر المتداخلة في الواقعة.
3. حسب كم التفاصيل المتوفرة للمصدر.
4. حسب تطابق التفاصيل الإطارية لمعلومات المصدر مع الحقيقة.
5. حسب كم التضارب والأخطاء بين التفاصيل الداخلية لمعلومات المصدر.
6. حسب منطقية ومنهجية التفاصيل الداخلية لمعلومات المصدر.
7. حسب تقادم المعلومات.

## سابعًا: الإطار المفاهيمي وتصنيف البيانات:

تعريف مصطلح "حالة قبض" في قاعدة البيانات:

- مصطلح "**حالة قبض أو استيقاف**" يمثل **شخص واحد** حدث ضده **تحرك أمني** معين من الجهات المعنية "**الأمنية**" سواء كان التحرك الأمني جاء خلال الواقعة أو بصدور قرار ضبط واحضار ضد الشخص في قضية واحدة على الأقل على خلفية أحداث "**سياسية** – طائفية - **اجتماعية – طائفية ذات بعد سياسي – رياضية - جنائية متصلة بتغير سياسي**".
- تضم قاعدة البيانات كل تحرك/ إجراء/ فعل قضائي يتعلق بحالات القبض أو الاستيقاف أو الملاحقة داخل مصر خلال الفترة من يناير 2018 حتي ديسمبر 2018 بغض النظر عن تاريخ واقعة الاتهام نفسها التي قد تكون حدثت قبل تلك الفترة بحيث تم استبعاد حالات القبض والاستيقاف المعلومة الحدوث قبل تلك الفترة.
- مصطلح "**عدد الإجراءات**" المُستخدم في **الجداول الإحصائية** يُمثل عدد إجراءات القبض، ولكنه لا يُمثل عدد الأشخاص نظرا لاحتمالية حدوث حالات قبض أو ملاحقة ضد نفس الشخص في قضايا متفرقة.

### معايير تقسيم المعلومات:

### أ. أبعاد الواقعة الزمنية والمكانية:

** **تم تقسيم الحالات على مرحلتين نصف سنوية خلال عام 2018.**

** تم تقسيم عام 2018 بعد ذلك إلى **أرباع سنوية**.

** تم تقسيم **الأشهر** التي حدثت فيها الحالات.

**** تم تقسيم الحالات وفقًا للإقليم الجغرافي للواقعة كما يلي:**

- تم اعتبار التقسيم الإداري للجمهورية وهي 27 محافظة، وتم تقسيمهم وفقًا للإقليم الجغرافي كالتالي:

1. **المحافظات المركزية**: تشمل (القاهرة، الجيزة، الإسكندرية).
2. **محافظات الدلتا**: تشمل (القليوبية، الدقهلية، الشرقية، الغربية، المنوفية، البحيرة، كفر الشيخ، دمياط).
3. **مدن القناة**: تشمل (بورسعيد، الإسماعيلية، السويس).
4. **محافظات الصعيد**: تشمل (الفيوم، بني سويف، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، الأقصر، أسوان).
5. **المحافظات الحدودية**: تشمل (مرسى مطروح، البحر الأحمر، الوادي الجديد، شمال سيناء، جنوب سيناء).

- **تم تقسيم الحالات وفقاً لتصنيفات لأماكن حدوث واقعة الاتهام كما يلي:**
- **1. منشآت دينية.**

- **2. منشآت قوات نظامية (شرطية – عسكرية).**
- **3. منشآت قضائية.**
- **4. منشآت رياضية.**
- **5. جامعات.**
- **6. بمحيط أو داخل منشآت حكومية.**
- **7. أخرى.**

- **تم تقسيم الحالات وفقاً لتعلق حدوث واقعة الاتهام بمؤسسات تعليمية كما يلي:**

1. **أحداث بعيداً عن منشآت تعليمية.**
2. **أحداث داخل أو بمحيط منشآت تعليمية.**

- **تم تقسيم الحالات المرتبطة بأماكن أحتجاز كما يلي:**

**. مناطق سجون.**

## ب. وصف الواقعة:

** تم تقسيم حالات القبض وفقًا ل**خلفية الواقعة** كما يلي:

1. أحداث سياسية: تمثل حالات القبض التي حدثت على خلفية أحداث أو تغيرات سياسية أو اجتماعية في مصر في خلال عام 2018.
2. أحداث اجتماعية: تمثل حالات القبض التي حدثت على خلفية أحداث أو مطالب اجتماعية أو فئوية سواء كانت في المطالب في إطار عمالي أو أهلي أو طلابي في مصر في خلال عام 2018.
3. أحداث سياسية ذات بعد طائفي: تمثل حالات القبض التي حدثت على خلفية أحداث طائفية سواء كانت لجماعات أو أشخاص مستهدفة بسبب الهوية الدينية في مصر في خلال عام 2018.
4. أحداث رياضية: تمثل حالات القبض التي حدثت على خلفية أحداث شغب رياضي أو مرتبطة بمنشآت رياضية في مصر في خلال عام 2018.
5. أحداث طائفية: تمثل الوقائع التي كانت مرتبطة بأحداث اشتباكات أو من شغب بين فئات مختلفة بسبب الهوية الدينية.
6. أحداث جنائية متصلة بتغير سياسي: تمثل اللوقائع التي تمت علي خلفية جنائية متصلة بتغير سياسي.

** تم تقسيم حالات القبض وفقًا ل**نوع الفعالية** الخاصة بواقعة الاتهام كما يلي:

1. عمل ارهابي: تمثل حالات القبض التي حدثت على خلفية وقائع متعلقة بأعمال -اتهامات- إرهابية، وتشمل أنواع الوقائع التالية (تفجير، هجوم مسلح، فعل طائفي، حملة أمنية، مداهمات أمنية، نشر الكتروني).

2. تحرك أمني: تمثل حالات القبض التي حدثت على خلفية وقائع بدأت في الأساس بتحرك من قبل الجهات المعنية، وتشمل أنواع الوقائع التالية (مداهمات أمنية، حملة أمنية، خرق حظر التجوال، فعل بالمجال العام، نشر الكتروني، فعل طائفي، ازدراء أديان، حدث رياضي).
3. فعل احتجاج ميداني: يمثل حالات القبض التي حدثت على خلفية وقائع متعلقة بأشكال احتجاجية ميدانية (فردية أو جماعية)، وتشمل أنواع الوقائع التالية (تظاهرة، فض تظاهرة، فض اعتصام).
4. فعل احتجاجي غير حركي: تمثل حالات القبض التي حدثت على خلفية وقائع متعلقة بِأشكال احتجاجية غير ميدانية، وتشمل أنواع الوقائع التالية (إضراب، نشر إليكتروني، فعل بالمجال العام، حملة أمنية، مداهمات أمنية).
5. حدث بمحيط أو داخل منشأة رياضية: تمثل حالات القبض التي حدثت على خلفية وقائع متعلقة بأشكال شغب أو أحداث رياضية متعلقة بحضور مباريات أو مرتبطة بمشجعين فريق معين، وتشمل أنواع الوقائع التالية (حدث رياضي، شغب).
6. حدث داخل أماكن احتجاز: تمثل حالات القبض التي حدثت على خلفية وقائع متعلقة بأحداث شغب أو عمليات تدوير على قضايا جديدة والتي حدثت داخل أماكن الاحتجاز، وتشمل أنواع الوقائع التالية (حدث داخل أماكن احتجاز، تدوير على ذمة قضية مختلفة بعد اخلاء سبيله، شغب).

- <u>تم تقسيم الحالات وفقاً لنوع الفعالية ونوع الواقعة الخاصة بواقعة الاتهام كما يلي:</u>

1. فعل احتجاج ميداني: يمثل الوقائع المتعلقة بأشكال احتجاجية ميدانية (فردية أو جماعية)، وتشمل أنواع الوقائع:
   * تظاهرة/ فض تظاهرة
   * فض اعتصام.
2. فعل احتجاجي غير حركي: وتمثل الوقائع المتعلقة بِأشكال احتجاجية غير ميدانية، وتشمل أنواع الوقائع:
   * إضراب.
   * نشر إليكتروني.
3. حدث بمحيط أو داخل منشأة رياضية: وتمثل الوقائع المتعلقة بأشكال شغب أو أحداث رياضية متعلقة بحضور مبارايات أو مرتبطة بمشجعين فريق معين، وتشمل أنواع الوقائع:
   * حدث رياضي.
   * اشتباك (اذا كانت الوقائع حدث خلالها اشتباكات بين قوات الأمن والجماهير أو الحاضرين للمباريات خلال الواقعة).
4. فعل بالمجال العام: تمثل الوقائع المتصلة بأفعال أدبية وفنية أو صحفية، وتشمل أنواع الوقائع:
   * فعل صحفي.
   * فعل حقوقي أو عمل عام ( قضية حقوقية، زيارة محتجز، محامي داخل مكان أو محكمة، ....).
   * فعل أدبي وفني (جرافيتي، رواية، ....).
6. تحرك أمني: تمثل الوقائع التي بدأت في الأساس بتحرك من قبل الجهات المعنية، وتشمل أنواع الوقائع:
   * كمين أمني (جيش، شرطة).
   * مداهمات أمنية (جيش، شرطة).
   * إجراء قضائي (إهانة قضاء).

* وقائع حدودية ( متصلة بتحركات أمنية في مناطق حدودية).

7. عمل إرهابي: تمثل الوقائع التي كانت متصلة بأتهامات إرهابية، وتشمل أنواع الوقائع:

* اغتيال.

* محاولة اغتيال.

* هجوم مسلح (تحرك محدد لأشخاص مسلحين عبر دراجة بخارية، عملية انتحارية، قذائف) .

* العثور علي متفجرات (محدث صوت، عبوة ناسفة، لغم).

* تفجير ( عبوة ناسفة، لغم، محدث صوت، بنية تحتية.

* انقلاب مركبة مدنية أو عسكرية (عبر عمل من جماعات مسلحة).

8. فعل جنائي: تمثل الوقائع التي كانت متصلة بأتهامات جنائية ولكن في إطار (سياسي، طائفي، ...)، وتشمل أنواع الوقائع:

* واقعة طائفية فردية (قتل، اختطاف، سرقة، اعتداء فردي، ...).

* واقعة جنائية.

* وقائع حدودية ( متصلة بأفعال جنائية).

## ج. متغيرات متعلقة ببيانات وإجراءات قضائية:

- تم تقسيم الحالات وفقاً لنوع الوضع القانوني للشخص كما يلي:

1. إدانة بحكم قضائي : وتشمل الحالات التي تم فيها الحكم على المتهم بالإدانة.
2. براءة بحكم قضائي : وتشمل الحالات التي تم فيها الحكم على المتهم بالبراءة.
3. مُحالة للمحاكمة : في الحالات التي تم إحالة المتهم إلى المحكمة ومازالت الدعوى قيد النظر كأخر ما تم التوصل إليه.
4. وقف أو عدم جواز سير الدعوى مؤقتاً: في الحالات التي تم فيها إيقاف الدعوى مؤقتاً أو عدم جواز نظرها من قبل هيئة المحكمة.
5. عدم اختصاص: في الحالات التي تم فيها الحكم باختصاص المحكمة الناظرة للدعوى.
6. وفاة: في الحالات التي توفى فيها المتهم سواء كانت لأسباب مرضية أو بسبب شبهة تصفية.
7. تحقيق: في الحالات التي مازال فيها المتهم قيد التحقيق من النيابة المختصة.
8. صرف من المحضر: وتشمل الحالات التي تم استبعاد الشخص من المحضر الخاص بالواقعة.
9. عفو رئاسي: في الحالات التي العفو عن الحكم الصادر ضد المتهم من رئيس الجمهورية عن العقوبة الأصلية أو المكملة أو الأثنان معاً.
10. استبعاد من الاتهام: في الحالات التي فيها استبعاد المتهم من القضية خلال مراحل التقاضي أو العرض على النيابة.

- تم تقسيم الحالات حسب اخر جهة رسمية معروض عليها الشخص كما يلي:

1. النيابة العامة.
2. النيابة العسكرية.
3. محكمة الجنح.
4. محكمة الجنايات.

5. محكمة الجنايات العسكرية.
6. محكمة الجنح مستأنف.
7. محكمة جنح أمن الدولة العليا.
8. محكمة جنايات أمن الدولة العليا.
9. محكمة الجنايات بعد النقض.
10. محكمة النقض (أول طعن).

- تم تقسيم الحالات حسب نوع التحرك الأمني أو القضائي كما يلي:

1. إجراء قضائي
2. استيقاف ثم صرف.
3. اشتباه.
4. ضبط وإحضار.
5. ضبط وإحضار تم تنفيذه.
6. قبض وتحرير محضر.

** تم تقسيم الحالات وفقًا لنوع جهة التحقيق كما يلي:

1. النيابة العامة: في الحالات التي تم فيها التحقيق من قبل النيابات العامة المدنية.
2. النيابة العسكرية: في الحالات التي تم فيها التحقيق من قبل النيابات العسكرية.
3. نيابة أمن الدولة: في الحالات التي تم فيها التحقيق من قبل نيابات أمن الدولة.
4. جهة ضبط دون العرض للتحقيق: في الحالات التي تم التحقيق فيها من قبل الجهة المعنية بضبط الشخص.
5. نيابة أمن الدولة ثم النيابة العسكرية : في حالة تحويل القضية الي النيابة العسكرية.

- تم تقسيم فئات الكفالات للأشخاص المخلى سبيلهم بكفالات كما يلي:

1. أقل من 500 ج.
2. بين 500 – 1000 ج.
3. بين 1000 – 5000 ج.
4. بين 5000 – 10000 ج.
5. أكثر من 10000 ج.

- تم تقسيم نوع الهيئة القضائية للمتهمين الذين تم عرضهم على المحاكم المختلفة كما يلي:

1. قضاء جنائي طبيعي.
2. قضاء عسكري.

- تم تقسيم نوع الحكم للأشخاص الذين تم عرضهم علي درجات تقاضي كما يلي:

1. إدانة: في حالة صدور حكم إدانة للمتهم، وتشمل تصنيفات الأحكام الآتية:
    * الإعدام.
    * السجن المؤبد أو أكثر.
    * السجن بين 10-25 سنة.
    * السجن بين 5-10 سنوات.
    * السجن بين 3-5 سنوات.
    * حبس بين 1-3 سنوات.
    * الجن بين 1-3 سنوات.
    * حبس سنة فيما أقل.
    * ايداع مفتوح.
    * غرامة بدون حبس.
    * لم يتم التوصل لمنطوق الحكم.
2. براءة: في حالة صدور حكم براءة للمتهم.
3. انقضاء أو وقف سير أو عدم اختصاص دعوى.
4. مُحالة: في الحالات التي مازالت قيد النظر من الهيئات القضائية.

- تم تقسيم فئات غرامات مالية كما يلي:
    1. أقل من 5000 ج.
    2. بين 5000 – 10000 ج.
    3. بين 10000 – 50000 ج.
    4. بين 50000 – 100000 ج.
    5. أكثر من 100000 ج.

## د. متغيرات متعلقة بالبيانات الشخصية:

** تم تقسيم الحالات وفقًا لـ**قطاع جنسية** الشخص كما يلي:

1. **مصر.**
2. **الدول العربية.**
3. **أوروبا والولايات المتحدة.**

** تم تقسيم الحالات وفقًا لـ**النوع الاجتماعي** للشخص كما يلي:

1. **ذكر.**
2. **أنثى.**

** تم تقسيم الحالات وفقًا لـ**الفئة العمرية** للشخص كما يلي:

1. **بالغ.**
2. **قاصر.**
3. **بالغ من غير تحديد عمر.**

** تم تقسيم الحالات وفقًا لـ**المرحلة العمرية** للشخص كما يلي:

1. **أقل من 18 سنة.**
2. **بين 18-30 سنة.**
3. **بين 31-40 سنة.**
4. **بين 41-50 سنة.**
5. **أكبر من 50 سنة.**
6. **غير معلوم.**

** تم تقسيم الحالات وفقًا لـ**محافظة إقامة** الشخص كما يلي:

- **تم اعتبار التقسيم الإداري للجمهورية على 27 محافظة.**

** تم تقسيم الحالات وفقًا لـ**فئة وظيفة** الشخص كما يلي:

**1. عضو هيئة تدريس: تمثل الدكاترة والأساتذة الجامعيين والمعيدين بالجامعات.**

**2. طالب تعليم عالي: تمثل طلاب مراحل التعليم ما بعد الثانوي .**

**3. طالب تعليم أساسي: تمثل طلاب مراحل التعليم ما قبل الجامعي.**

**4. نقابات مهنية: تمثل الأشخاص التابعون لنقابات مهنية مثل المهندسين والصيادلة والعلميين والأطباء والمحامين والمعلمين والصحفيين.**

**5. الأزهر والأوقاف: تمثل الأشخاص العاملين بوزارة الأوقاف أو الأزهر مثل الأئمة.**

**6. الحرفيون والفلاحون والعاملون باليومية.**

**7. قطاع خاص وأعمال حرة: تشمل أيضاً العاملين في المجتمع المدني وأصحاب الأعمال والتجار.**

8. **محاماة.**
9. **صحافة وإعلام: تمثل الصحفيين والإعلاميين والمراسلين.**
10. **مجتمع مدني: تشمل الباحثين بالمراكز البحثية أو الحقوقية.**
11. **مؤسسات شرطية.**
12. **مؤسسات قضائية.**
13. **مؤسسة الجيش.**
14. **قطاع حكومي.**
15. **ربة منزل.**
15. **غير معلوم.**

- **تم تقسيم الحالات وفقاً لصفة الشخص بالواقعة كما يلي:**

1. **تابع لجهات نظامية.**
2. **غير تابع لجهات نظامية.**

## هـ. المصادر:

** تم تقسيم الحالات وفقًا لـ**نوع أقوى مصدر تم اعتماد الواقعة** من خلاله كما يلي:

1. **مصادر جهات رسمية عبر وسائل إعلامية.**
2. **مصادر حقوقية.**
3. **مصادر صحفية ومصادر أخرى.**

## ثامنًا: نظام الفهرسة والفرضيات:

- تم ترتيب الحالات/الصفوف بالكامل داخل قاعدة البيانات حسب النظام المُفهرس التالي للأعمدة:

1. تاريخ الواقعة: مرتبة حسب يوم الواقعة.
2. محافظة الواقعة **Governorate Level** : حسب ترتيب المحافظات المركزية ثم محافظات الدلتا ثم مدن القناة ثم محافظات الصعيد ثم المحافظات الحدودية.
3. دائرة الواقعة.
4. مكان الواقعة.
5. اسم الشخص.
6. رقم المحضر.

- تم فهرسة الحالات بالكامل داخل قاعدة البيانات حسب النظام المُفهرس التالي:

1. خلفية الواقعة.
2. محافظة الواقعة.
3. دائرة الواقعة.
4. تاريخ الواقعة "يوم/شهر/سنة".

- وفقًا للشكل التالي:

"خلفية الواقعة – محافظة الواقعة – دائرة الواقعة – تاريخ الواقعة"

مثال: "أحداث سياسية - القاهرة - عابدين - 2018/01/15".

- تم فصل اسم مميز للواقعة أو مدى ارتباطها بحدث معين أو وجود اسم إعلامي لها في خانة جديدة تحت عنوان "اسم مميز أو إعلامي للواقعة".

- في خانة رقم المحضر أو القضية، تمت كتابة جميع الأرقام الرسمية حسب تراتبيها لدى الجهات الرسمية وتمت فهرستها جميعاً كما يلي:

1. كلمة البداية "رقم" ثم رقم الورق الرسمي مكتوباً بالأرقام وليست حروفًا.
2. ثم كلمة "لسنة" ثم السنة الميلادية وأحياناً القضائية كما في النقض مكتوبة بالأرقام وليست حروفًا.
3. ثم كلمات "إداري، أو جنح أو جنايات أو كلي أو عرائض أو حصر تحقيق".
4. ثم دائرة الجهة الرسمية التابع لها الرقم.
5. ثم كلمة "المقيدة ب." ثم نفس التراتبية السابقة إن كانت لنفس المؤسسة القضائية.

- مثال ذلك؛ (رقم 2840 لسنة 2011 جنح المراغة) أو (رقم 2834 لسنة 2011 جنح بولاق أبو العلا والمقيدة برقم 2248 لسنة 2011 عرائض وسط القاهرة).

- في خانة اسم الشخص أو اسم الشهرة أو تفاصيل إضافية للاسم تمت مراعاة أن تكون أسماء جميع الأشخاص في قاعدة البيانات وفقًا للمعايير الأرشيفية للغة العربية، مما يُسهل من عملية البحث أو إعادة استخدامها أكاديميًا بواسطة برامج إدارة البيانات، كما يلي:

- الألف "أ إ آ" تُكتب "ا" بدون همزات.

- التاء المربوطة "ة" تُكتب "هـ" بدون نقطتين.

- الألف المقصورة "ى" تُكتب "ي".

- الأسماء المُعبدة "عبد الله، عبد الرحمن، عبد القادر ...." تُكتب " عبدالله، عبدالرحمن، عبدالقادر ...." بدون مسافات.

- كلمات مثل "ابو ضيف، ابو الفضل ... " تُكتب "ابوضيف، ابوالفضل ..." بدون مسافات.

- تم اعتبار اصطلاحات أقسام الشرطة بنظام فهرسة مُوَحَّد كما يلي:

**- إطلاق اسم القسم أو مركز الشرطة دون أي مصطلحات قبلها** (إلّا في حال وجود قسم ومركز بنفس الاسم في نفس المحافظة، فيتم التفريق بينهم، مثل "قسم الجيزة، مركز الجيزة").

**- تم توحيد توصيف "بندر..." على كل قسم شرطة وحيد متواجد ببندر المدينة.**

**- تم توحيد توصيف "مركز..." على كل قسم متواجد بضواحي وقرى المدينة** (حال وجود قسم بنفس الاسم في نفس المحافظة يحمل اسم بندر).

**- مع مراعاة أنه تم اعتماد توزيع الأقسام حسب أي توسعات خلال السنوات،** حيث قد حدثت توسعات وإنشاء أقسام جديدة بعدها وتم اعتبار كل التقسيمات الجغرافية لتغطية كافة المعايير الجغرافية للوقائع (مثلا قسم شرطة أول وثان الفيوم الحديثي الإنشاء كانوا في السابق "قسم بندر الفيوم").

- تمت مراجعة قاعدة البيانات بالكامل، من أجل تقليل نسبة "الازدواج الحسابي" بتجنب التكرار، وذلك عن طريق عقد مقارنات تحليلية وواقعية بالنسبة للبيانات الوصفية والجغرافية والزمنية، من أجل الوصول إلى أكبر دقة ممكنة.

## تاسعاً: معايير ورخصة نشر قاعدة البيانات:

- قاعدة البيانات مفتوحة ومتاحة بالكامل ومنشورة برخصة قواعد البيانات المفتوحة **Open Database License (ODbL) v4.0.**.
- تمت مراعاة مبدأيّ "عدم انتهاك الخصوصية" و"عدم جلب الضرر".
- تم نشر قاعدة البيانات بنفس البيانات الوصفية **Metadata** المستخدمة داخل ملف الإكسيل دون حذف، من أجل المراجعات والتدقيق، مع إدراج المعادلات الإحصائية جميعها مفتوحة، كمزيد من الشفافية وإتاحة التعلم.
- تمت مراعاة الشفافية والحياد والدقة والالتزام الكامل بتحديد المنهجية وذكر المصادر لكل معلومة بشكل تفصيلي.
- تم إدراج المعادلات الإحصائية الخاصة بالجداول الإحصائية جميعها مفتوحة، كمزيد من الشفافية وإتاحة التعلم.
- تم حجب عديد من التفاصيل الشخصية مثل العناوين بالتفصيل، حيث تمت مراعاة احترام الخصوصية وعدم تمييز هؤلاء الأشخاص في محيط إقامتهم أو إقامة ذويهم بعلامات دلالية مباشرة مثل رقم الشقة أو المنزل أو الشارع وخلافه.
- المصطلحات والتوصيفات المُستخدمة بشكل عام في التقرير تكون على خلفية أكاديمية أو علمية أو توصيفات مجردة للحالات بعيدة عن أية صبغة سياسية، أو أيديولوجية، أو سياق حقوقي أو أهواء شخصية أو تعميم أو نتائج استباقية، قدر الإمكان.

## عاشراً: التحديات وإشكاليات المتعلقة بعمليات جمع المعلومات والأرشفة:

- مركزية المعلومات بشكل عام في مصر.
- صعوبة الوصول لمكان الواقعة.
- عدم توفر المعلومات في بعض النطاقات، وندرتها الكبيرة في حالة القضايا ذات الخلفية الجنائية.
- المخاطر الأمنية.
- عدم الخبرة القانونية الكافية وقلة استخدام المصطلحات القضائية الدقيقة لدى الجماعة الصحفية.
- عدم الوعي المجتمعي أو الفئوي بأهمية وجدوى التوثيق.
- التناقضات والمبالغات والتضليل في المعلومات.
- عدم قدرة مصدر المعلومة على التعبير وإيصال المعلومات بسهولة.
- الحفاظ على الخصوصية وعدم جلب الضرر.